

طالبت بجهاز حكومي يقود التنمية ويضع إستراتيجية اقتصادية

بورسلي: ليس هناك «مايسترو» للاقتصاد.. وندور في حلقة مفرغة

وأكدت بورسلي أن مسؤولية إقالة الاقتصاد من عثرته تقع بالأساس على الحكومة التي تهيمن على جميع الأنشطة الاقتصادية «فلا بد من تدخل حكومي ولابد للحكومة أن تضع سياسات تحفيزية للاقتصاد من أجل خلق فرص».

ونكرت أن مشكلة نقص التمويل عن الشركات هي إحدى المشكلات المستعصية التي تواجه القطاع الخاص ولابد من إيجاد صندوق لإقراض الشركات بشروط ميسرة ومدد طويلة «حتى تخرج هذه الشركات من أزمته وتكون قادرة على الاستثمار والتنافس مع القطاع العام لتوفير وظائف وفرص عمل للمواطنين».

من أصل 144 دولة. واعتبرت أن الطريقة التي يدار بها الصندوق السيادي للدولة من قبل الهيئة العامة للاستثمار هي مثال «لغياب الشفافية» وغياب المعلومات عن المواطن العادي. واعتبرت أن غياب فكرة توفير شفافية بنسبة 100٪ في مثل هذه الأمور هو شيء غير قابل للتحقيق لكن على الأقل هناك حاجة «لتوفير معلومات عامة وخطوط عريضة حول كيفية استثمار هذا الجهاز».

وأشارت إلى غياب المعلومات حول كيفية إدارة المحفظة العقارية التي تقدر قيمتها بنصف مليار دينار وخصصتها الحكومة للاستثمار في القطاع العقاري المحلي في سنة 2011.

وأكدت على ضرورة منح هذا الجهاز صلاحيات كاملة لكي يتمكن من القيام بمهمته بالتنسيق مع الجهات الأخرى على ألا يسحب هذا الجهاز اختصاصات الأجهزة الأخرى.

واعتبرت أن فكرة إنشاء مثل هذا الجهاز تهدف إلى «إخراج الاقتصاد من الصراعات السياسية» وتحقيق أكبر قدر من الاستقلالية والمهنية مؤكدة أن الوزير منصب سياسي يصعب عليه إجراء عملية إصلاح اقتصادي لاسيما في ظل حكومات قصيرة الأجل».

وانتقدت بورسلي ما وصفته بـ«غياب الشفافية في الأعمال الحكومية» مؤكدة أن الكويت احتلت في سنة 2012 المرتبة 110 في ترتيب الدول الأقل شفافية

الامة (البرلمان) خلال السنوات الأخيرة بالإضافة إلى انشغال النواب في فترات الاستقرار البرلماني القليلة برمافة الحكومة واستجواب الوزراء وهو ما يأتي على حساب التشريعات.

وأكدت بورسلي أن تخفيف العبء التشريعي والإجرائي هو المهمة الأولى للجهاز المقترح لأن «الكويت مكبلة بقوانين معقدة وكما زاد تعقيد القوانين زادت الوساطة والفساد خاصة في القطاع العام».

ونكرت أن المهمة الثانية للجهاز ينبغي أن تكون «وضع إستراتيجية اقتصادية للدولة فيها أهداف واضحة منها تنوع الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل».

تكون قادرين على البدء بوضع حلول والتحرك بشكل سليم دون إنشاء هذا الجهاز».

وشددت بورسلي على ضرورة ابتعاد تعيين قيادات هذا الجهاز وكوادره عن «الطرق المعتادة» وعن المجالات والمحاصصة.

وقالت «يجب أن تكون هناك ضمانات بأن من يدير هذا الجهاز متخصص ومن أهل الكفاءة» وألا تكون هناك مجاملة في التعيين في هذا الجهاز وإلا فلن يكون قادرا على تحقيق أهدافه بل على العكس قد يتخذ قرارات تضر الاقتصاد».

ويشكو المستثمرون من تقادم كثير من القوانين والتشريعات في الكويت مع كثرة عمليات الحل التي تعرض لها مجلس

وبدأت الحكومة منذ سنة 2010 في خطة تنموية شاملة تتضمن مشاريع تقدر قيمتها بثلاثين مليار دينار وتستمر حتى سنة 2014 إلا أن مراقبين مستقلين يصفون حجم الإنجاز بأنه «ضعيف» وأحد أسباب التعثر هو تشابك وتعدد الجهات المسؤولة عن تطبيق الخطة.

وأكدت بورسلي أن الكويت لا يمكن أن تصل لهدف تحقيق الإصلاح والتنمية الاقتصادية دون أن تضع خطة واستراتيجية اقتصادية وتكون هناك جهة محددة تشرف على تنفيذ هذه الخطة.

وتساءلت قائلة «ما الجهة المسؤولة عن إدارة الاقتصاد حاليا» وأضافت «هناك خلل ولن



د.أماني بورسلي

الكويت - رويترز: رأت وزيرة التجارة والصناعة السابقة، أماني بورسلي أن الكويت بحاجة إلى جهاز حكومي يقود عملية التنمية في البلاد بعد أن تعثرت سابقا العديد من خطط التنمية التي قادتها الدولة.

أستاذة للتمويل والأسواق المالية في مقابلة مع «رويترز» إن المشكلة الأساسية تكمن في غياب الجهة التي يمكنها قيادة الإصلاح الاقتصادي في البلاد وتوجيه عملية التنمية.

وأضافت «نحن ندور في حلقة مفرغة، ليس هناك مايسترو للاقتصاد ولا توجد جهة تخطط وقع السياسات الاقتصادية في الدولة».

خلال 3 سنوات وقيمة 12 مليون دينار للمرحلة الأولى النصار: «رمال» أبرمت اتفاقية مع «أبيار» لتطوير عقاري بنظام الـ B.O.T في دبي

مجلس الإدارة الجديد بالاستثمار على هذه السياسة.

النصار إن «رمال» قد أبرمت عقدا مع شركة ابيار لتطوير العقاري بنظام الـ B.O.T. وذلك للبدء في تشييد وبناء مشروع فندق سياحي والذي يقع في منطقة الجفاف في إمارة دبي، بالإضافة إلى بناء شقق فندقية ستؤجر إلى جهات استثمارية أخرى، تتراوح تكلفة المرحلة الأولى من المشروع بين 10 و12 مليون دينار، ويستغرق نحو 3 سنوات.

وقال النصار خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة امس بنسبة حضور بلغت 87٪ أن الشركة مستمرة في سياستها الاستثمارية في الكويت وهي عبارة عن استثمار استثمارها في مجموعة عقارات تشغيلية مدرة لدخل، وسوف يقوم

مجلس الإدارة الجديد بالاستثمار على هذه السياسة.

النصار إن «رمال» قد أبرمت عقدا مع شركة ابيار لتطوير العقاري بنظام الـ B.O.T. وذلك للبدء في تشييد وبناء مشروع فندق سياحي والذي يقع في منطقة الجفاف في إمارة دبي، بالإضافة إلى بناء شقق فندقية ستؤجر إلى جهات استثمارية أخرى، تتراوح تكلفة المرحلة الأولى من المشروع بين 10 و12 مليون دينار، ويستغرق نحو 3 سنوات.

وقال النصار خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة امس بنسبة حضور بلغت 87٪ أن الشركة مستمرة في سياستها الاستثمارية في الكويت وهي عبارة عن استثمار استثمارها في مجموعة عقارات تشغيلية مدرة لدخل، وسوف يقوم

مجلس الإدارة الجديد بالاستثمار على هذه السياسة.

النصار إن «رمال» قد أبرمت عقدا مع شركة ابيار لتطوير العقاري بنظام الـ B.O.T. وذلك للبدء في تشييد وبناء مشروع فندق سياحي والذي يقع في منطقة الجفاف في إمارة دبي، بالإضافة إلى بناء شقق فندقية ستؤجر إلى جهات استثمارية أخرى، تتراوح تكلفة المرحلة الأولى من المشروع بين 10 و12 مليون دينار، ويستغرق نحو 3 سنوات.

وقال النصار خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة امس بنسبة حضور بلغت 87٪ أن الشركة مستمرة في سياستها الاستثمارية في الكويت وهي عبارة عن استثمار استثمارها في مجموعة عقارات تشغيلية مدرة لدخل، وسوف يقوم

مجلس الإدارة الجديد بالاستثمار على هذه السياسة.

النصار إن «رمال» قد أبرمت عقدا مع شركة ابيار لتطوير العقاري بنظام الـ B.O.T. وذلك للبدء في تشييد وبناء مشروع فندق سياحي والذي يقع في منطقة الجفاف في إمارة دبي، بالإضافة إلى بناء شقق فندقية ستؤجر إلى جهات استثمارية أخرى، تتراوح تكلفة المرحلة الأولى من المشروع بين 10 و12 مليون دينار، ويستغرق نحو 3 سنوات.

وقال النصار خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة امس بنسبة حضور بلغت 87٪ أن الشركة مستمرة في سياستها الاستثمارية في الكويت وهي عبارة عن استثمار استثمارها في مجموعة عقارات تشغيلية مدرة لدخل، وسوف يقوم



محمد النصار مترسقا عمومية الشركة (هاني عبدالله)

أكدوا ضرورة تفعيل وتنفيذ الخطط الحكومية اقتصاديون: الوفرة المالية تتيح فرصة تاريخية للإصلاح الاقتصادي في الكويت



مهدي المسبح



جاسم السعدون



علي الغانم

القادمين لسوق العمل خلال 15 عاما. وخلال عقود شهدت الكويت العديد من خطط التنمية ومنها الخطة الخمسية إذا لم يقترن بالتنفيذ. وقال الغانم إن القطاع الخاص ينتظر قيام الحكومة بتفعيل خطة التنمية وإصلاح القوانين وعندها سيتحرك بقوة من أجل المشاركة. من جانبه، يدعو نائب المدير التنفيذي في شركة مباحث الاستثمارية مهدي المسبح إلى استخدام جزء من الفوائض المالية في تقديم الدعم المباشر للشركات القطاع الخاص «القادرة على الاستثمار» من خلال شراء الدولة لأصول هذه الشركات. وتواجه الشركات الكويتية منذ عام 2008 معضلة تراجع قيم الأصول وهو ما يكبد الكثير منها خسائر فادحة. واضطرت البنوك الكويتية خلال الفترة الأخيرة لتجنب جزء كبير من أرباحها في مقابل ديون لم يعد لها ما يكفي من الضمانات بعد أن تراجعت أسعار الأسهم والعقارات بشكل واضح.

رويترز: قال اقتصاديون إن الوفرة المالية التي تنعم بها الكويت عموما منظمة أوبك تشكل فرصة تاريخية لإصلاح الاقتصاد والمضي قدما في مشاريع التنمية المعطلة. والتقى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مؤخرا بالفريق الاقتصادي الحكومي لبحث سبل الإسراع في تنفيذ خطوات الإصلاح الاقتصادي في ظل تنامي الفورات المالية لدى البلاد بفضل ارتفاع أسعار النفط. وقال مدير مركز الشال للدراسات الاقتصادية جاسم السعدون لرويترز إن القرار يقتصر على سنة واحدة وسيكون ذا فائدة كبيرة إذا تم إصدار قانون يلزم الحكومة بعدم إنفاق أكثر من 75٪ من الإيرادات النفطية. وقدر السعدون حجم الصندوق السيادي للكويت بمبلغ 350 مليار دولار تديره الهيئة العامة للاستثمار وتستثمر ما بين 90 و95٪ منه في الخارج والنسبة الباقية في الداخل. وقال إن الجزء الذي يتم من النفقات العامة هو «الجزء الضار» المتصل في الأجر والدعم الذي يصل إلى 15 مليار دينار.

أفصحت «كامكو» عن نيتها لبدء التفاوض مع مشتر محتمل لبيع حصة الشركة في إحدى الشركات الزميلة وهي شركة ذات مسؤولية محدودة. وأشارت في بيان لها على موقع البورصة أن عمليات البيع في حال إنصافها ستكون جزءا من خطة إعادة الهيكلة للشركة والتي سبق أن أفصحت عنها. فيما أفصحت «بيكو» عن نيتها شراء حصة شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في إحدى الشركات الزميلة، حيث أن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول هي شركة تابعة للمجموعة فإنه لن يكون هناك أي أثر جوهري على البيانات المالية المجمعة للشركة عند انتمام الصفقة.

الصالح: إلغاء تراخيص 101 شركة تجارية لعدم تقديم بياناتها المالية لعدة سنوات

أعلن وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الإسكان أنس الصالح عن صدور قرار وزاري بشأن إلغاء تراخيص 101 شركة تجارية بسبب تأخرها في تقديم بياناتها المالية لعدة سنوات سابقة ولعدم تجديدها لتراخيصها التجارية. وقال الوزير الصالح في تصريح صحافي أمس أن هذه الشركات تاتي استكمالا والتزاما من وزارة التجارة بتطبيق القانون على الشركات المخالفة بعد أن استخدمت جميع أدوات الاعلام الممكنة والإجراءات القانونية بهذا الصدد. وأكد الوزير الصالح على استمرار الوزارة بهذا التوجه، مشيرا إلى قيام الوزارة بتشكيل لجنة لتقديم التظلمات من قرارات شطب التراخيص التجارية.

وأضاف السعدون أن اتفاق الحكومة بهذه الطريقة على الموظفين أضر بتنافسية القطاع الخاص مشيرا إلى وجود «حالة نزوح» في العمالة الوطنية من القطاع الخاص للقطاع العام لما تتمتع به الوظائف الحكومية من مزايا مالية كبيرة دون تادية عمل حقيقي على حد وصفه. وقال إن تقوية القطاع الخاص ستحقق عدة أهداف على المدى البعيد من أهمها خلق وعاء ضريبي في المستقبل يمول المالية العامة ويزيد من التنافسية الاقتصاد وينوع من قطاعاته ويوفر فرصا لما يقرب من 700 ألف من

«الكويتية الصينية»: فطر تتخطى مخاطر الانكماش مع تعافي القطاع العقاري

قالت الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية في تقريرها الأسبوعي حول الاسواق الآسيوية الناشئة أن اقتصاد قطر شهد نموا قويا كما ازداد التفاؤل للإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي يحظى بها اقتصادها.

وأفاد التقرير بأنه على الرغم من ذلك، لم تكن قطر مصححة من تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد انخفض بالتالي الناتج الاقتصادي، ففي عام 2009، انخفضت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 12.7٪ مقارنة بنسبة نمو بلغت 17٪ على أساس سنوي في عام 2008، وجاء الانخفاض الأكبر من القطاع العقاري حيث انخفضت أسعار العقارات التجارية بين عامي 2009 و2010 بمعدلات فاقت 25٪ على أساس سنوي في حين تقلصت أسعار تأجير العقارات السكنية بأكثر من ثلثها. وواصلت أيضا نسبة الإشغال بالانخفاض وتباطأت كذلك المبيعات العقارية. وأشار تقرير الشركة بسبب موجة الانخفاضات في أسواق الأسهم العالمية التي انعكست سلبا على ثروتهم، مما أدى إلى تباطؤ الاستثمار في كل قطاعات الاقتصاد القطري. وفي القطاع المصرفي، كانت البنوك مترددة في الإقراض، وتباطأت مشاريع التطوير العقاري. وقد أثر تراجع القطاع العقاري بشكل كبير على

أعلن وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الإسكان أنس الصالح عن صدور قرار وزاري بشأن إلغاء تراخيص 101 شركة تجارية بسبب تأخرها في تقديم بياناتها المالية لعدة سنوات سابقة ولعدم تجديدها لتراخيصها التجارية. وقال الوزير الصالح في تصريح صحافي أمس أن هذه الشركات تاتي استكمالا والتزاما من وزارة التجارة بتطبيق القانون على الشركات المخالفة بعد أن استخدمت جميع أدوات الاعلام الممكنة والإجراءات القانونية بهذا الصدد. وأكد الوزير الصالح على استمرار الوزارة بهذا التوجه، مشيرا إلى قيام الوزارة بتشكيل لجنة لتقديم التظلمات من قرارات شطب التراخيص التجارية.

«داو» تحصد جائزة إقليمية ضمن فئة الابتكار في الاستدامة

أعلنت داو لحلول المياه والمعالجة، وحدة الأعمال التابعة لشركة داو للكيمويات والرائدة عالميا في مجال تقنيات الفصل والترسيح المتطورة بنبينا، عن فوزها مؤخرا بالجائزة المرموقة للابتكار في الاستدامة ضمن فعاليات منتدى المياه والطاقة العربي 2012.

وقام نائب الرئيس التنفيذي للاستراتيجية وتطوير الأعمال في هيئة كهرباء ومياه دبي م.وليد علي أحمد سلمان بتسليم الجائزة خلال حفل خاص أقيم في فندق أتلانتس النخلة دبي. وعقب تسلمها للجائزة بالنيابة عن داو، قالت المديرية التجارية لوحدة داو لحلول المياه والمعالجة لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا د.إلهام القادري: «تتميز هذه المنطقة من العالم بغناها بالنفط والغاز وقلة مواردها المائية. ويمثل الفوز بهذه الجائزة تكريما وتقديرا لتكريزنا للتواصل على ابتكار حلول فعالة في مجال المياه».

الذهب ينهي سبتمبر على ارتفاع ليحقق 1772 دولاراً للأونصة

قال تقرير شركة الزمردة للمجوهرات ان أسعار الذهب أنهت الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر الماضي على ارتفاع لتحقيق أفضل نتائج لها خلال الربع الثالث ليغلق على 1772 دولاراً للأونصة. وأضاف التقرير ان منحنى تداولات الأسبوع الماضي شهد المزيد من الشد والجذب مترجما حركة الأخبار الاقتصادية العالمية الى وصل الفرق بين أعلى سعر وقل سعر للأسبوع الى 44 دولاراً ما جعل الكثير من المحللين يفقد قدرته على تحديد اتجاه الذهب على المدى القصير. وأوضح ان المخاوف زادت من احتمال طلب إسبانيا مساعدات من صندوق الإنقاذ الأوروبي ما أدى الى عودة أسعار الذهب عند قمتها يوم الخميس الماضي على مستوى 1783 دولاراً مع عودة اليورو الى الارتفاع لتتكون خاتمة نتائج الربع الثالث هي الأفضل على مدار العام الحالي.

المقرن: الوفرة النفطية عطلت الإصلاح الاقتصادي واقتصاد المعرفة هو الأنسب للكويت

يجب أن تشمل كل هذه القطاعات «وتسير في شكل حزمة متكاملة». وأشار إلى دراسات البنك الدولي التي تقول إن هناك 19 جهة حكومية يجب أن يمر عليها المستثمر حتى يؤسس مشروعاً الخاص بينما في الولايات المتحدة يمكن إنجاز هذه المهمة «خلال نصف ساعة فقط». وقال المقرن إن ارتفاع أسعار النفط «خلق نوعاً من الاسترخاء وجعل آلية التخطيط غير جادة». وأضاف أن اعتماد الكويت على الموارد النفطية خلال 6 عقود أدى إلى «تهميش الإنتاج وتهميش التعليم» حتى القطاعات البسيطة التي تعمل.. تعتمد على العمالة الوافدة بشكل أساسي». وقال إن الاختلال الأساسي الذي يعاني منه الاقتصاد الكويتي يكمن في أن «النفط مازال يشكل العنصر الرئيسي للإنتاج الاقتصادي.. لاسيما عمليات الإنتاج والتصدير وليس التصنيع». وأكد المقرن أن الموارد النفطية تشكل 95٪ من الموارد الحكومية و90٪ من إيرادات الميزانية العامة وما بين 50 و60٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ونكر أن النسبة الباقية من الناتج المحلي هي عبارة عن خدمات تعتمد بالأساس على الموارد النفطية بينما لا تحتل الصناعة التحويلية سوى 3٪ والزراعة أقل من 1٪. ونكر أن جزءاً كبيراً من هذه الفوائض يستخدم في تغذية المصروفات الجارية مثل الرواتب والأجور والإعانات وهو ما يعني تغذية الجانب الاستهلاكي على حساب الجانب الاستثماري مشيراً إلى أن مخصصات الاستثمار لا تزيد في الموازنة العامة على 10٪ من النفقات مقابل 90٪ للإنفاق الاستهلاكي. وقال: «ليست هناك دولة في العالم تخطط للنمو وعندها هذه النسبة». وحول الاستخدام الأمثل للفوائض المالية قال المقرن إنه يجب توجيه هذه الأموال للمشاريع الكبرى التي لا تقتصر فقط على مشاريع البنية التحتية التي هي بالفعل بحاجة للإصلاح «لكن هذا لا يكفي. لابد من مشاريع إنتاجية كبرى بما فيها المشاريع النفطية مثل البتروكيماويات والصناعات الألاحقة».

الكويت — رويترز: يرى الأكاديمي والخبير الاقتصادي عباس المقرن انه ينبغي للكويت التحرك نحو بناء «اقتصاد المعرفة» واستثمار الفوائض النفطية في تعزيز مراكز البحث والتطوير وذلك في ظل ازدياد النظام الإقليمي بالتخصصات الاقتصادية المختلفة.

واعتبر المقرن في مقابلة مع «رويترز» أن الثروة التي حققتها الوفرة النفطية للكويت عطلت فرص الإصلاح الاقتصادي على مدى عقود وأضعفت الحافز لإجراء التغييرات الضرورية للاقتصاد وهو ما تسمى الحكومة الآن للتصدي له.

وقال المقرن إن الكويت «يجب أن تبحث عن الثغرات» في النظام الاقتصادي الإقليمي وتقوم بسدها. وأشار إلى أن النظام الإقليمي مزدهم بالتخصصات الاقتصادية، فالسعودية تخصصت في الصناعة لتمتعها بمزايا الاقتصاد الكبير ودي والبحرين تخصصت في النظام المالي.

ونكر المقرن استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت أن تحول البلاد إلى مركز مالي وتجاري تقف أمامه عقبات من أهمها «الضغوط» التي يتعرض لها الكويت من محيطها الإقليمي الذي قد يرى في بعض المشاريع الكويتية تهديدا لمصالحه.

وهناك خلاف قائم بين الكويت التي ترغب في إنشاء ميناء ضخم في منطقة مبارك الكبير بينما يرى شرط ضروري ومبدئي للسير في هذا الاتجاه. وقال إن الكويت يجب أن تتعاون مع مراكز البحث العالمية والخبرات الدولية وأن تستثمر فيها جزءا كبيرا من أموالها. وأكد أن السير في هذا الاتجاه يحتاج إلى حزمة متكاملة من السياسات التي لا تقتصر على قطاع بعينه مثل القطاع المالي أو الصناعي أو الزراعي أو الخمي أو التعليمي وإنما

الكويت — رويترز: يرى الأكاديمي والخبير الاقتصادي عباس المقرن انه ينبغي للكويت التحرك نحو بناء «اقتصاد المعرفة» واستثمار الفوائض النفطية في تعزيز مراكز البحث والتطوير وذلك في ظل ازدياد النظام الإقليمي بالتخصصات الاقتصادية المختلفة.

واعتبر المقرن في مقابلة مع «رويترز» أن الثروة التي حققتها الوفرة النفطية للكويت عطلت فرص الإصلاح الاقتصادي على مدى عقود وأضعفت الحافز لإجراء التغييرات الضرورية للاقتصاد وهو ما تسمى الحكومة الآن للتصدي له.

وقال المقرن إن الكويت «يجب أن تبحث عن الثغرات» في النظام الاقتصادي الإقليمي وتقوم بسدها. وأشار إلى أن النظام الإقليمي مزدهم بالتخصصات الاقتصادية، فالسعودية تخصصت في الصناعة لتمتعها بمزايا الاقتصاد الكبير ودي والبحرين تخصصت في النظام المالي.

ونكر المقرن استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت أن تحول البلاد إلى مركز مالي وتجاري تقف أمامه عقبات من أهمها «الضغوط» التي يتعرض لها الكويت من محيطها الإقليمي الذي قد يرى في بعض المشاريع الكويتية تهديدا لمصالحه.

وهناك خلاف قائم بين الكويت التي ترغب في إنشاء ميناء ضخم في منطقة مبارك الكبير بينما يرى شرط ضروري ومبدئي للسير في هذا الاتجاه. وقال إن الكويت يجب أن تتعاون مع مراكز البحث العالمية والخبرات الدولية وأن تستثمر فيها جزءا كبيرا من أموالها. وأكد أن السير في هذا الاتجاه يحتاج إلى حزمة متكاملة من السياسات التي لا تقتصر على قطاع بعينه مثل القطاع المالي أو الصناعي أو الزراعي أو الخمي أو التعليمي وإنما